

فیض (ت) نسخہ ۳۷

بريل مولازنة الهيئة العامة للتحكيم

٢٠٠٤/٢٠٠٤ لسنة المائة

مکالمہ ایضاً

(رئيس الجمهورية)

قد مجلس الشعب الثانون الآتى نصه ، وقد أصلحناه :

(ابن سينا الراولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة للتصنيع للسنة المالية ٢٠١٥
يبلغ ٦٦٢٣٣٩ جنية (فقط وتقديره عاشرة وأربعين وخمسون مليوناً وعشرين وثلاثة وعشرون
ألف جنية) .

(۳۰۰۰ کلمه)

قدر الاستهلاكات الجارية ل السنة المالية ٤ / ٢ . . . ٢٠٥ يبلغ . . . ٧٨ قدره
 (نقد وقسطرة سبعة وأربعون مليوناً وثمانمائة ألف جنيه) موزعة كالتالى :

- نفقات جارية وتحويلات جارية يبلغ ٢٩٨ جنيه .

(፳፻፲፭ ዓ.ም)

قيمة الإسحادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠١٤ / ٢٠١٥ بلغت $\text{¥} ٦٠٠,٠٠٠$ جنية (نحوه وقدره خمسة وصيفون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه).

(جامعة اليرموك)

قدر فائض العملات الجارية للسنة المالية ٤٠٠٤/٢٠٠٥ يبلغ ٣٧٧ جنية (نحو وقادة سبعة وعشرون مليوناً وسبعين ألف جنيه) كله فائض حكومة.

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٤٠٠٥/٢٠٠٥ بمبلغ ٧٨٧٧٣٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانية وسبعين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٤٤٧٣٠٠ جنية .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥٤٢٥٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٤٠٠٥/٢٠٠٥ بمبلغ ٧٨٧٧٣٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانية وسبعين مليوناً وسبعمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة براعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يتضمنه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يونيو ٢٠٠٤ يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربى الآخر سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٤ مايو سنة ٢٠٠٤ م) .

موقع الديوباج العالمية للتعليم

السنة الـ١٢٧